دار الإفتاء

قرار مفتى جمهورية مصر العربية

رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٨

بإصدار اللائحة المالية للموازنة والحسابات بدار الإفتاء المصرية

مفتى جمهورية مصر العربية

بعد الاطلاع على قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ١٩٥١ لسنة ٢٠٠٨ باعتماد اللائحة الداخلية والهيكل التنظيمى والوظيفى للعاملين بدار الإفتاء المصرية ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ فى شأن الجهاز المركزى للمحاسبات ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ٤٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن النظام المحاسبى الموحد ؛

وعلى اللائحة المالية للموازنة والحسابات الحكومية ؛

وعلى موافقة لجنة اللوائح الخاصة بوزارة المالية على اللائحة المالية لدار الإفتاء المصرية واعتمادها لها بجلسة ٢٠٠٨/٤/٢١ ؛

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ١١٤٧ لسنة ٢٠٠٨ الصادر بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام اللائحة المالية للموازنة والحسابات المرفقة بدار الإفتاء المصرية .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر فى ٢٠٠٨/٤/٢٢

مفتى جمهورية مصر العربية

أ. د/ على جمعة